الصباح المحلية
AL-SABAH
No. 4776 | الإثنين | 3 رجب 1445 هـ | 15 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

أمير البلاد استقبل محمد الصباح وطلال الخالد

سمو أمير البلاد

استقبل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد بقصر السيف صباح أمس الشيخ الدكتور محمد الصباح رئيس مجلس الوزراء المكلف. كما استقبل سموه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد.

«الجامعات الخاصة»: التسجيل بشواغر البعثات الداخلية مستمر حتى بعد غد

الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة

قال الأمين العام للأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة بالتكليف، عادل البدر، أمس الأحد، إن التسجيل بالبعثات الداخلية في خطة الشواغر للفصل الدراسي الثاني «2023 – 2024»، مستمر حتى الأربعاء المقبل 17 يناير الجاري.

وأضاف البدر في تصريح صحافي، أنه يمكن للطلبة حديثي التخرج في نظام IGCSE «خريجو شهر يناير» ممن لم تصدر نتائجهم بعد، التسجيل في خطة شواغر البعثات الداخلية، على أن يتم تزويد الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة بالشهادات الأصلية قبل بدء الدراسة في الجامعات أو الكليات الخاصة المراد الالتحاق بها كشرط أساسي للقبول، و«في حالة عدم تقديمها قبل بدء الدراسة سيكون القبول لاغياً».

تعاون بيئي بين جمعية الضاحية ومشروع «أمنية»

محمد العبدالله ومشاعل الكليب وسناء الغملاس مع فريق أمنية البيئي

أبرم مشروع أمنية البيئي تعاوناً استراتيجياً مع جمعية ضاحية عبدالله السالم والمنصورية التعاونية، بحضور الرئيس التنفيذي لأمنية سناء الغملاس، والمنسق العام لتطبيق أمنية آية بدر، والمنسق العام لعمليات أمنية عبدالله الزيدي، إلى جانب أعضاء مجلس إدارة الجمعية مشاعل الكليب ومحمد العبدالله.

من جانبها أعربت سناء الغملاس عن امتنانها لمد يد العون من أول جمعية تعاونية للبدء في نشر تطبيق أمنية من خلال تسخير جهود إدارة الجمعية بالإعلان للمساهمين وللمجتمع كافة، وإطلاق مسابقات محفزة للمشاركة خلال العام.

وكشفت الغملاس عن اتفاق الطرفين على خطة مميزة خلال عام ٢٠٢٤ بدءا من فبراير القادم، وسيكون هذا النموذج الأول من نوعه الذي نسعى به لتعاون كافة الجمعيات واتعاون بيئي بين جمعية الضاحية ومشروع "أمنية" وإتباع ذات النهج للمساهمة في تحقيق أمنية لحماية بيئة كويتنا الحبيبة من خلال تحميل التطبيق وفرز البلاستيك من المصدر لإعادة تدويره.

لتبادل الخبرات والتجارب

«الدراسات القضائية والقانونية» وقع مذكرة تفاهم مع اتحاد المصارف العربية

القاهرة – "كونا": وقع معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية واتحاد المصارف العربية أمس الأحد مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات والتجارب والدراسات في المجالات القانونية والقضائية وذلك تحت رعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط.

ووقع المذكرة عن المعهد الكويتي للدراسات القضائية والقانونية مديره العام المستشار هاني الحمدان وعن اتحاد المصارف العربية الأمين العام للاتحاد الدكتور وسام فتوح بحضور مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية السفير طلال المطيري والأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية السفير علي المالكي ممثلا عن الأمين العام للجامعة ومدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالجامعة الدكتور رائد الجبوري.

وأكد السفير المالكي في كلمته خلال حفل التوقيع حرص الجامعة العربية على الرعاية والاهتمام بالتوقيع على مثل هذه المذكرة للتفاهم بين المعهد الكويتي للدراسات القضائية والقانونية واتحاد المصارف العربية باعتبارها مبادرات مهمة تدعم العمل العربي المشترك.

وأعرب المالكي عن تطلع الجامعة العربية إلى أن ترى ثمار هذا التعاون بين المعهد والاتحاد قريبا في المجالات القضائية والقانونية والمصرفية بما يخدم العمل العربي المشترك.

ومن جهته أكد المستشار الحمدان في كلمته أهمية مذكرة التفاهم لتعزيز التعاون بين المعهد الكويتي واتحاد المصارف العربية حيث يعد هذا "الاتفاق الاستراتيجي" فرصة مناسبة لتبادل الخبرات والأفكار والرؤى وتعزيز طرح البرامج التدريبية النوعية والتخصصية في المجالات المصرفية.

وأوضح أن مذكرة التفاهم تساهم في رفع كفاءة المتعاملين مع القضايا والاشكاليات التي تفرزها المعاملات المالية الحديثة خصوصا في ظل تنامي تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتعرف على أفضل النماذج والممارسات الدولية المثلى في هذا المجال بالإضافة الى تبادل المناهج والبرامج والمواد العلمية.

وأضاف أن مذكرة التفاهم يلحقها خطط تدريبية وعلمية مدروسة ومحددة في الزمان والمكان وسوف تكون لبنة أساسية في تطوير ودعم خبرات العاملين في المجالات القانونية والقضائية المصرفية لبناء جيل واع من المتدربين متسلحين بالمعرفة والخبرة وهما الشرطان الأساسيان للتميز والنجاح والابداع.

وأعرب الحمدان عن شكره للقائمين على حفل التوقيع قائلا "اننا ننظر بعين الاعتبار والتقدير الى ما سوف يعقب ذلك من شراكة علمية وتدريبية متميزة تستهدف مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك".

وفي سياق متصل قال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في تصريح لـ "كونا" إن هذه المذكرة لها أهمية كبيرة لأن العمل المصرفي العربي الذي يرعى التجارة يحتاج الى القوانين والقضاء.

وأشار الى حدوث خلافات بين بعض المصارف أو بين بعض المصارف والعملاء ومثل هذه الاتفاقية تجمع بين القوانين والعمل المصرفي مؤكدا أن رعاية الأمين العام للجامعة العربية للتوقيع على مذكرة التفاهم "تعطي ثقلا كبيرا لها".

وأضاف "نحن نتطلع الى إعداد دراسات وأبحاث مشتركة حول القوانين والعمل المصرفي بين المعهد الكويتي واتحاد المصارف مبينا أنه تم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بتنظيم مشترك بين الجانبين في دولة الكويت في النصف الثاني من العام الحالي حول موضوع الوساطة والتحكيم وتطوير القوانين التي تدعم العمل المصرفي.

بدوره أكد مندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية السفير طلال المطيري في تصريح مماثل لـ"كونا" أهمية هذه المذكرة في تعزيز التعاون بين الجانبين بما يخدم القطاعات ذات الاهتمام المشترك سواء كانت قضائية أو قانونية أو مصرفية.

وأشار المطيري إلى أن هذه المذكرة تعكس المكانة المتميزة والسمعة الكبيرة التي يتمتع بها المعهد الكويتي للدراسات القانونية والقضائية لما يقدمه من خبرات للدارسين والمتعاملين في المسائل القانونية.

وأضاف أنه سيكون هناك استفادة من المذكرة لاتحاد المصارف العربية من خبرات المعهد الكويتي خاصة في ما يتعلق بالدراسات القانونية والقضائية المتخصصة في المجالات المصرفية التي تخدم عمل الاتحاد.

وأكد المطيري أن مذكرة التفاهم ستساهم في اضافة خبرات جديدة للجانبين مبينا أن المذكرة من شأنها بناء كوادر قانونية متخصصة في الجوانب المالية خاصة مع وجود العديد من القضايا التي لديها شق مالي.

وأوضح في هذا الصدد أن الجامعة العربية لديها آليات تعنى بالجوانب المالية مثل محكمة الاستثمار العربية والمحكمة الإدارية.

صورة جماعية للموقعين على مذكرة التفاهم

أشاد بمبادرات تعديل التركيبة السكانية

«المكاتب الهندسية والاستشارية»: آلية لعدم استغلال ضعاف النفوس لقرار السماح بالعمل الجزئي في «الخاص»

أكد اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية أهمية قرار السماح بالعمل الجزئي للعاملين في القطاع الخاص الذي أصدره معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد بالسماح بالعمل الجزئي في القطاع الخاص ، مشيدا بجهوده لتعديل التركيبة السكانية.

وأوضح رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان، أن الاتحاد قام بمخاطبة النائب الأول لعدم استغلال القرار من قبل ضعاف النفوس وشرعنة تجارة الإقامات من خلال تسجيل عمالة هندسية وفنية على شركاتهم ومن ثم منحهم موافقة للعمل لدى الغير. لافتاً إلى أن أنظمة ولوائح مزاولة المهنة الهندسية والاستشارية تفرض التفرغ للعمل في المكتب الهندسي أو الدار الاستشارية و تمنع العمل لدى الغير بوظائف ذات علاقة بالعمل الهندسي والاستشاري لمنع تضارب المصالح وتحقيق النزاهة في العمل.

وأضاف السلمان: ونحن نشيد بجهود معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ طلال الخالد الملموسة ومبادراته لتنظيم سوق العمل وتعديل التركيبة السكانية في البلاد ، فإننا نأمل استجابته السريعة للتأني بوضع اللائحة الخاصة بالقرار وإتاحة الفرصة للاتحاد للمشاركة في إعداد لائحة هذا القرار للمساهمة في وضع الأسس والمعايير لمعالجة وتغطية أي ثغرات قد تستغل لاستخدامه للإضرار بالمال العام، ومخالفة قوانين البلدية ولوائحها وقوانين الهيئة العامة للقوى العاملة وقوانين الإقامة بوزارة الداخلية في دولة الكويت.

وأوضح السلمان أن أن المادة السابعة الخاصة بالشروط اللازمة لفتح مكتب هندسي البند رقم " 8 " من القرار الوزاري رقم 123 لعام 2021 بشأن لائحة مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية تنص على أن " ألا يكون موظفا أو شريكا أو مساهما أو يمتلك شركة مقاولات أو مؤسسة متخصصة بالقيام بأعمال البناء وتشييد المباني أو شركة أو مؤسسة مصنفة لدى البلدية أو لجنة المناقصات المركزية أو مورداً لمواد البناء ".

وزاد قائلا: إنه و وفق لائحة مزاولة المهنة فإن جميع أصحاب المكاتب الهندسية والدور الاستشارية والعاملين بها من مهندسين؛ معتمدين جميعاً من لجنة مزاولة المهنة ببلدية الكويت، ويجب أن يكونوا متفرغين للعمل بالمكاتب الهندسية والدور الاستشارية المعتمدين لديها، ولا يجب أن يزاولوا المهنة لدى جهة أخرى، مضيفا أنه ووفق اللائحة فأنه لا يجب الجمع بين أعمال الاستشارات الهندسية وأعمال المقاولات، وأن لا يكون أحد العاملين لدى المكتب الاستشاري المكلف بالقيام بأعمال التصميم والترخيص والإشراف على العمال يعمل لدى مقاول بشكل جزئي أو العكس، وذلك لضمان جودة وسلامة تنفيذ الأعمال ولحماية ملاك المشاريع.

وأضاف السلمان: إن المكتب الهندسي أو الدار الاستشارية يجب أن يكون طرفا محايدا بين المالك والجهة المنفذة للمشروع ولهذا لا يجوز الجمع بين مهنة الاستشارات الهندسية ومجال عمل المقاولات، وصميم عمل المكاتب الهندسية والدور الاستشارية هو التصميم والاشراف على أعمال شركات المقاولات وعمالتها للتأكد من سلامة المنشآت وجودة الاعمال، مؤكدا أنه لايجوز أيضا أن تقوم شركات المقاولات بأعمال التصميم والإشراف طبقا للمادة الأولى من نفس القرار الوزاري التي تنص على أنه " لا يجوز مزاولة مهنة الأعمال الهندسية في مجال الإستشارة والتصميم والإشراف على التنفذ لمشاريع البناء والإنشاء إلا للمكاتب الهندسية والمكاتب الهندسية التخصصية والدور الاستشارية المملوكة للأفراد أو الأشخاص الاعتبارية المهنية لمزاولة المهنة الهندسية المرخصة من قبل البلدية وفقاً للأحكام والقوانين المنظمة للأنشطة المهنية.

وأردف السلمان، إننا نود أن نحذر من استغلال تجار الإقامات وذوي النفوس الضعيفة لهذا القرار عن طريق شرعنة تجارتها بحيث يسمح للعمالة المسجلة على إقامة شركته بالعمل 4 ساعات ظاهرياً حسب القرار والحقيقة تكون السماح بدوام كامل لدى الغير، لافتا إلى أن النظام الدارج حالياً أنهم يجلبون العمالة أو يقومون بتسجيل العمالة على ملف شركاتهم مقابل مبلغ مالي على كل موظف سنوياً ويتركونهم يعملون لدى الغير مخالفين بذلك قوانين العمل وقانون الإقامة داخل دولة الكويت الذي تقوم الهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية بمحاربته بشتى الطرق للقضاء على هذه الظاهرة وتنظيم سوق العمل وعند تطبيق قانون العمل الجزئي سيسمح لهم ذلك بالقيام بالمزيد من المخالفات وزيادة نسبة العمالة لديهم لكسب المزيد من الأموال. وخلص السلمان إلى القول : أننا على ثقة تامة بأن معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء سيتجاوب في طلبنا التأني بإعداد اللائحة الخاصة بالقرار، وإتاحة الفرصة للاتحاد بالمساهمة في وضع الأسس والمعايير لمعالجة وتغطية أي ثغرات قد تستغل لاستخدام هذا القرار للإضرار بالمال العام، ومخالفة قوانين البلدية ولوائحها وقوانين الهيئة العامة للقوى العاملة والإقامة في الكويت ، مضيفا أننا نأمل أيضا السماح للاتحاد بالربط الالكتروني مع الهيئة العامة للقوى العاملة لإصدار شهادة لا مانع من العمل بالدوام الجزئي للمهندسين أو العاملين بالمكاتب الهندسية والدور الاستشارية فيما بينهم لضمان عدم عمل المهندسين والفنيين التابعين للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية بالدوام الجزئي لدى شركات المقاولات للعديد من الأسباب أهمها عدم تضارب المصالح، وحماية الملكية الفكرية لمكان العمل، وعدم إفشاء الأسرار.

بدر السلمان